Journal Of the Iraqia University (70-2) December (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

التنمية الاقتصاديَّة في العراق مابعد عام ٢٠٠٣

محمد مجيد حسين

كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

Economic development in Iraq after 2003

Mohammed Majeed Hussein
Mohamed.Majeed@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

إنَّ المتغيرات العميقة التي أصابت هيكل الاقتصاد العراقي والاختلالات التي رافقتها، والتي تمثَّلت بانخفاض معدلات نموه والانخفاض الشديد في الناتج المحلي الإجمالي لعدة أسباب منها، توقف الصادرات النفطية في ظل ظروف الحرب والحصار الاقتصادي وتدمير البنى الأساسية للاقتصاد أكثر من مرة، وتراجع الإنتاج الصناعي وانخفاض الإنتاجية الزراعيَّة، ممَّا زاد في حدة هذه الاختلالات نشوء عدة ظواهر كانت لها آثار عكسية على شرائح المجتمع العراقي، منها التفاوت الكبير في توزيع الدخول والركود التضخمي الذي كان الحصار الاقتصادي وراء جزء كبير منه.

الكلمات المفتاحية: = **التنمية** = **الاقتصاد** = **العراق** = **الواقع**

- **Abstract:**

The profound changes that affected the structure of the Iraqi economy and the imbalances that accompanied it, which were represented by the decline in its growth rates and the severe decline in the gross domestic product for several reasons, including the cessation of oil exports under conditions of war and economic blockade, the destruction of the basic infrastructure of the economy more than once, the decline in industrial production and the decline in agricultur The emergence of several phenomena that had adverse effects on segments of Iraqi society, including the great disparity in the distribution of incomes and stagflation, of which the economic blockade was behind a large part.al productivity. Which exacerbated these imbalances

Key Words: = development = economc y = Iraq = reality

المقدمة:

مارس القطاع العام دوراً في تحديد البنية الفوقية" السياسيَّة وفي تحديد البنية الاجتماعيَّة أيضاً مثل البيروقراطية في أجهزة الدولة، وذلك بأنَّ البنية الفوقية هي التي سيّرت القطاع العام لصالحها ولصالح الفئات المرتبطة بها في غياب المراقبة والمساءلة من الشعب والشفافية من قبل الدولة. فالسلطة هنا مهيمنة وتبذل جهوداً للسيطرة على الاقتصاد، فأصبحت أداة التنفيذ هي البيروقراطية الحكومية، ولم يمنح القطاع الخاص فرصة ملائمة ومناسبة للقيام بدور إنتاجي وتحقيق تراكم رأسمالي مُستقل. لذا، سيتضمَّن هذا البحث عرض ثلاث محاور مرتبطة بالتنمية الاقتصاديَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهي: الواقع الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣، ومعوقات التنمية الاقتصاديَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومقومات التنمية الاقتصاديَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

إشكالية البحث:

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أصبح الحديث عن التنمية مطروحاً في الساحة السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، إلاَّ أنَّ العملية السياسيَّة في العراق وما رافقها من عقبات عدة سواء أكانت على المستوى السياسي أم الاجتماعي أم الاقتصادي التي قامت عليها العملية السياسيَّة، أثّرت بصورة مباشرة على مسار التنمية في العراق. بناءً على ما تقدَّم، تصعب الإجابة عن هذا الواقع، ما لم نبحث عن موضوع التنمية ومدى الرغبة لدى الماسكين بزمام السلطة، كذلك مدى النية للتخلص من الجهل والتخلف والنهوض بالمجتمع نحو الأمام.

أهمية البحث:

إنَّ البحث عن التنمية للدوافع أعلاها من منظور اقتصادي وسياسي واجتماعي شامل يُراد منه التخلص من الجهل، والسعي للتطور والتقدم وتقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر التساوي في الفرص، وكذلك التوزيع العادل للخيرات المادية بموجب الحاجات والاستحقاقات بحسب الكفاءة والمؤهلات والإسهام في الخير العام. والتنمية هي نقطة الشروع لتمكين فئات المجتمع للانطلاق في المجالات المختلفة بفرص متكافئة نسبياً أساسها الحرية في الخيارات والإمكانات المتوفرة، وتمكين الناس من صياغة مجالات خياراتهم المشروعة. على الرغم من أنَّ معظم بلدان المنطقة ومنها العراق تعمل جاهدة من أجل التنمية، ورفض الجوع والظلم والتحرر من قيود الإيديولوجيات الأحادية الشمولية. هناك زيادة لافتة شهدتها المرحلة الأخيرة في ترجمة أعمال غربية مهمة تتعلق بالتنمية، لذلك من المهم الخوض في دراسة التنمية بوصفها البديلة للتخلص من التخلف والتبعية. يأتي هنا دور العلوم السياسيَّة مع التخصصات الاقتصاديَّة في دراسة موضوعات التنمية غير المقيدة مُسبقاً بإيديولوجية محدَّدة.

فرضية البحث:

تتلخص فرضية البحث حول أنَّ الاستئثار بالسلطة في العراق المعاصر بعد عام ٢٠٠٣، لم يقدّم جديداً من الأفكار والآليات أو تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع العراقي في وضع أنظمة داخلية وبرامج اقتصاديَّة وتنمويَّة رائدة ترقى للطموح، وإنَّما انشغل السياسيون في الاهتمام بالسلطة دون الالتفاف الجدّي إلى رسالة التنمية والتطوُّر الاقتصادي والمجتمعي، ولم يتحقق إلاَّ القليل الذي جاء خجولاً فاقداً للجدية والمصداقية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المدخل التاريخي الوصفي لتتبع ماهية التنمية التاريخيَّة، والتحولات التي طرأت عليها منذ انبثاقها من النواحي التعريفيَّة، وتحديد الأصول الفكرية والتطبيقية لها، ثمّ مقارنة ذلك بالتجربة. وكذلك سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي للبحث في هذا الموضوع وإمكانية الاستفادة منه في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

المحور الاول: الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اصطدم النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسوء التوزيع المقرون بالاستبداد السياسي المتمثل بالفساد، الأمر الذي أدّى إلى خلق فراغ بين حجم الموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق التنمية. وحدثت تغيرات كبيرة في العراق على الصعيد الاقتصادي في هذه المرحلة التاريخية، ولكنها كانت غير متناسقة على مستويات كثيرة، فشهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً نسبياً تزامناً مع أرقام كبيرة في الموازنات الحكومية، مع تراجع في البنية التحتية والتي تعد في الغالب واجب على الحكومة مراعاتها، فضلاً عن الخدمات الحكومية الأخرى، حيث لم يستغل العراق الانفتاح العالمي من أجل تنويع صادراته[١]. رغم الأحداث التي غيّرت مسار التاريخ التي تضمّنت العديد من الأزمات الداخلية والتي أثرت بصورة كبيرة على الاستقرار الداخلي العام[٢]. شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً نسبياً في القدرة الشرائية للفرد العراقي، والتنوع النسبي في السلع الاستهلاكية قياساً بسنوات ما قبل عام٢٠٠٣، لكن لا زالت التنمية الاقتصاديَّة غير فعالة وخاملة رغم سعي العراق لإنعاش الواقع الاقتصادي ولتشكيل دعامة لبرامج التنويع الاقتصادي[٢].

أولاً: واقع الناتج المحلي ونصيب الفرد العراقي

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي خير مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد، وأيضاً من المؤشرات المهمة العاكسة للمسيرة التنموية هو حجم النمو في نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، أدناه، يوضح الجدول الاتي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد بالدولار الأمريكي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧):

جدول رقم ١: إجمالي الناتج المحلي للعراق ومتوسط نمو دخل الفرد (بالدولار الأمريكي) للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧)

السنة	الناتج المحلي مليار دولار	النسبة %	دخل الفرد ألف دولار	النسبة %
١٩٩٠	١٧٩,٨٨٥	٥٧,٨٢	٧,٣٤٠	٥٣,٩٤
١٩٩٥	–	٢,١٢	٤,٧٨٠	-٠,٩٧
٢٠٠٠	–	١,٤١	٩,٥٩٠	-١,٥٥

٢٠٠	٤٩,٩٥٤	٤,٤٠	٩,٨٤٠	١,٧٣
٢٠١٠	١٣٨,٥١٦	٦,٤٠	١٢,٦٠٠	٣,٤٠
٢٠١٥	١٧٩,٦٤٠	٤,٨٠	١٥,٩٣٠	١,٥٨
٢٠١٦	١٧١,٤٨٩	١١,٠٠	١٧,٣٧٠	٧,٧٦
٢٠١٧	١٩٧,٧٢	-٠,٧٨	١٧,٠١٠	-٣,٥٦

المصدر: موقع البنك الدولي الإلكتروني: Databankaldawli.org

من خلال الجدول رقم (١) المبين أعلاه: نلاحظ تراجع الناتج المحلي للعراق بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٥، كما أنه بعد عام ١٩٩٠ لم تتوفر إحصائيات لسنوات ١٩٩٥ و٢٠٠٠ وذلك بسبب العقوبات الاقتصاديَّة من قبل الأمم المتحدة وما تلتها من حرب من قبل الولايات المتحدة على العراق. إذ إنَّ الناتج المحلي للعراق استمر في تراجع حتى بعد ٢٠٠٣ وذلك بسبب استمرار الاضطرابات في العراق وأعباء الحرب ضد الإرهاب وآثار أسعار النفط المنخفضة والفساد الإداري في مؤسسات الدولة التي تأثر بها الناتج المحلي العراقي، وفي أعقاب اتفاق توصلت إليه منظمة أوبك والذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط كبيرة، والذي سبب إلى انكماش الناتج المحلي بسبب انخفاض إنتاج النفط وتراجع صادراته، والجدير بالذكر إنَّ الإفلاس يهدد الاقتصاد العراقي خلال السنوات المقبلة.إضافة إلى تراجع الاستثمار في العراق وذلك بسبب انعدام عدد من القوانين وضعف وتعطيل قوانين أخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المنتج الوطني وقانون حماية المستهلك وقانون التعريفة الجمركية(٣) وقانون دعم الصادرات وقانون العلامات التجارية وقانون تسجيل الشركات والقوانين الخاصة بالتفتيش والسيطرة النوعية والجودة، إذ إنَّ هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيلها ستعطي إشارات إيجابية للمستثمر بالتوجه نحو القطاع الزراعي والصناعي ممَّا يساعد على نمو الناتج المحلي، وبالعكس فإن عدم تشريع البعض وعدم فاعلية البعض الأخر سوف يعطي إشارات سالبة للمستثمر ممَّا يؤثر على الناتج المحلي. وهذا ما حصل في العراق إذ إنَّ العديد من القوانين غير المشرعة والأخرى تمَّ تشريعها ولكن غير مفعلة ممَّا ساهم في منع جذب المستثمر(٤). من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتبين لنا انخفاض كبير للناتج المحلي في العراق حوالى ٣,٦ اضعاف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ (أي من ١٧٩,٨٨٥ إلى ٤٩,٩٥٤ كما يظهر في الجدول)، ليعود ويتعافى بشكل بطيء ويأخذ رقماً في العام ٢٠١٧ أعلى بقليل من العام ١٩٩٠ وهو ١٩٧,٧٢ مليار دولار.

في المقلب الآخر، فإنَّ دخل الفرد قد ارتفع أيضاً كقيمة وليس كنسبة، وذلك بشكل ملحوظ، ليسجل عام ٢٠١٧ رقماً جيداً ١٧,١٠ (بالالاف دولارات) أعلى منه عام ١٩٩٠ الذي كان ٧٣٤٠ (الاف الدولارات) أي بارتفاع قيمته ٢,٣ أضعاف بين العامين المذكورين، ولكن ذلك لا يعتبر تعافياً حقيقياً في ظل عدم تسجيل تعافي نسبة هذا الدخل وعدم ثباته، وذلك يعود إلى عدم ثبات اقتصاد العراق وعدم استقراره.

ومن حيث نسبة الناتج المحلي الإجمالي، فقد شكل النفط ٥١,٦ % من تكوينه عام ٢٠٠٣، لتنخفض إلى ٤١,٩٪ عام ٢٠١٣، في حين لم تشكل الصناعة التحويلية إلا على ٣,١٪، والقطاع الزراعي ٦,٩٪، وقطاع المال والأعمال والخدمات والعقارات ١٢,٧٪، وفق تقديرات عام ٢٠١٥، وهذا يظهر مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي(٥).

ثانياً: واقع القطاع الزراعي العراقي

أدَّى تدمير البنى التحتية إلى انخفاض القدرات التنافسية للسلع المنتجة محلياً، إذ حصل انخفاض كبير في الكميات المنتجة ونوعيتها بظل ارتفاع كبير في كلف الإنتاج ممَّا يضعف القدرات التنافسية، لأنَّ التكاليف المرتفعة تحتم البيع بأسعار مرتفعة، وهذا غير ممكن. ممَّا يضطر للبيع بأسعار السوق وهذا يؤدّي إلى خسارة المستثمر، وبالتالي عدم الاستثمار الزراعي في العراق(٦). ممَّا أدى إلى الاعتماد الكبير على المنتجات المستوردة في تلبية حاجة السوق العراقيَّة من هذه المحاصيل والمنتجات الزراعيَّة، وبالتالي انعكس ذلك في زيادة تدهور الإنتاج الزراعي المحلي من جهة والارتفاع التدريجي في أسعار المنتجات المستوردة من جهة أخرى. إضافة إلى ضعف السياسات التجارية التي اتبعت بعد عام ٢٠٠٣ التي علقت كافة أنواع الضرائب والتعريفات الجمركية على السلع والبضائع الداخلة إلى العراق، والسماح بدخول كافة أنواع السلع والمنتجات الزراعيَّة إلى السوق العراقيَّة دون قيد أو شرط(٧). والجدول الآتي يوضح نسبة المساهمة في القطاع الزراعي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧):

جدول رقم٢: نسبة المساهمة في القطاع الزراعي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧)

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مليار دولار	١٤,٨٤	–	–	٣,٤٤	٧,١٥	٨,٥٣	٨,٧٥	٩,٢٩
النسبة %	١٠,٨٧	١١,٩٥	-١١,٥٥	٣١,٣٥	١٣,٥١	-٤٩,٣٠	-٥٩,٦٠	-٣,٠٠

المصدر: موقع البنك الدولي الإلكتروني: Databankaldawli.org

من خلال الجدول رقم (٢) المبين أعلاه: نلاحظ التراجع في القطاع الزراعي في العراق وخاصة بعد عام ١٩٩٠، وذلك التراجع بلغ نسبة هائلة حتى عام ٢٠٠٥، ليعود ويرتفع بشكل بسيط تدريجياً بعد هذا العام. حيث يعود السبب إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي، وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي، وأيضاً شحة المياه وحالة التصحر التي ولّدتها في مساحات واسعة شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري التي ساهمت في قلة تساقط الأمطار[٨].

وفي قراءة لأرقام الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض قيمة مساهمة القطاع الزراعي في العراق حوالى ٤,٣ أضعاف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ (أي من ١٤,٨٤ إلى ٣,٤٤ كما يظهر الجدول)، ثم عادت وارتفعت هذه القيمة لتسجل حوالى ٢,٧ أضعاف ارتفاع بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧ (أي من ٣,٤٤ إلى ٩,٢٩ كما يظهره الجدول أعلاه). أما الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي في العراق حتى الوقت الراهن، هي:

١ – **العجز الغذائي:** إن معظم المنتجات الغذائية تعاني عجزاً كبيراً لتلبية متطلبات السكان وحاجة الفرد من المواد الغذائية الأساسية، وإنَّ الإنتاج المحلي المتاح من هذه المواد فإنَّه في حالة الحنطة فإنَّ التغطية بحدود ٤٩٪ من الحاجة، وفي الشعير ٥٩٪، وفي الذرة الصفراء ٣٣٪، والبطاطا ٧٦٪، والطماطم ٤٠٪، واللحوم الحمراء ١٤,٥٪، واللحوم البيضاء ١٤٪، والحليب ٤٣٪، وبيض المائدة ١٦٪، ممَّا يعكس هشاشة الأمن الغذائي في العراق على الرغم من ما يملكه من إمكانات زراعيَّة كبيرة باستثناء مادة التمور التي تزيد عن الحاجة بحوالي ٣٦٪ [٩].

٢ – **التصحر:** بالمفهوم العام هو زحف الصحراء على الأراضي الزراعيَّة والرعوية والعمرانية وتحويلها من أراضي منتجة إلى أراضي ضعيفة الإنتاج، إذ إنَّ التصحر يؤثر بشكل سلبي على الغطاء النباتي في العراق، حيث تقلصت المساحة الكلية للغطاء النباتي بنسبة ٤٧٪ في عام ٢٠١٢ مقارنة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض معدلات هطول الأمطار بشكل كبير[١٠].

٣ – **الملوحة:** تمثّل مشكلة الملوحة أبرز مظاهر التصحر، وذلك بسبب الإسراف في ري المناطق الزراعيَّة ما يؤدّي ذلك إلى تملح التربة وتدهور إنتاجها، فالهدر في استخدام مياه الري من قبل المزارعين في الأراضي المروية بطرق الري التقليدية يؤدّي إلى تشبع التربة بالماء مع غياب نظام فعال للصرف يؤدّي إلى ارتفاع المياه في الأراضي، وبالتالي إلى زيادة ملوحة التربة عند السطح ويقلل إنتاجيتها.

٤ – **الاستخدام الجائر للمراعي:** تبلغ مساحة المراعي والغابات في العراق بحدود (١٦ مليون و٧مليون) دونم على التوالي من مجموع الأراضي المستخدمة في العراق والبالغة ٦٠٣,٧ مليون دونم، وتشكل نسبة ٩٪ و٣٪ على التوالي من إجمالي الأراضي المستخدمة، من خلال مقارنة مساحة المراعي في العراق مع حاجة وحدات الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٢ لمساحات المراعي، يمكن ملاحظة الآثار التي تتركها هذه المسألة على الأراضي الزراعيَّة والغطاء النباتي حيث تحتاج وحدات الثروة الحيوانية في العراق إلى ٤٤٨ مليون دونم، في حين إنَّ مساحة المراعي في العراق هي ١٦ مليون دونم، وإنَّ الاستخدام الجائر للمراعي يؤدّي إلى تعميق ظاهرة التصحر في العراق.

٥ – **زراعة الأطراف الهامشية:** إنَّ زراعة الأطراف الهامشية للمناطق الجافة اعتماداً على الأمطار الساقطة والتي تتسم بالتذبذب، يؤدّي إلى فشل الزراعة في تلك المناطق، ممَّا يترك الأراضي عرضة لعناصر المناخ، ومما يعمق هذا الأمر هو استخدام تقنيات غير ملائمة تؤدي إلى تحطيم بناء التربة وتزيد من تفككها وتؤدي إلى تدهورها[١١].

٦ – **قلة عدد المكائن والمعدات المتاحة:** من الأسباب في تراجع الزراعة هو قلة عدد المكائن والمعدات المتاحة، وقدم المكائن الزراعيَّة المتاحة وقلة تنوعها.

٧ – **وفرة عرض المواد الغذائية التي ساهمت في إيجاد فائض من تلك السلع:** الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها دون سعر الكلفة، وأدى بالمقابل إلى تدهور إنتاجها على المستوى المحلي، وانخفاض الطلب المحلي على السلع الغذائية المنتجة محلياً.

٨ – **قلة المبالغ المالية في الموازنة العامة:** إنَّ تدمير البنى التحتية بعد عام ٢٠٠٣، والاضطراب السياسي والأمني وتفاقم الفساد الإداري والمالي في هدر الأموال المخصّصة لها وصعوبة تأمين موادها، أثرت بصورة مباشرة على القطاع الزراعي في العراق.

٩ – **انخفاض منسوب المياه في العراق:** كان للمشروعات الخزنية الكبيرة في تركيا وايران وسوريا الأثر الكبير في انخفاض منسوب المياه في العراق، وبذلك تكون سياسة دول الجوار المائية أحد محددات التوسع الأفقي في الزراعة، ممَّا أدى إلى خلق آثار سلبية على التنمية الزراعيَّة وبالتالي على الأمن الغذائي في العراق(١٢).

١٠ – **انخفاض مستوى الإنتاج الحيواني:** تعاني الثروة الحيوانية في العراق العديد من المشاكل الطبيعية والبشريَّة والحياتية نتيجة للإهمال أو القصور، التي أدت إلى انخفاض مستوى الإنتاج للحيوانات العراقيَّة مقارنة بالمستوى الإنتاجي العالمي، لأنَّ الدول المتقدمة قد اهتمت بالرعاية الصحية والغذائية بالإضافة إلى تحسين التركيب الوراثي لثروتها الحيوانية(١٣).

ثالثاً: واقع القطاع الصناعي العراقي

إنَّ ضآلة نسبة مساهمة القطاع الصناعي اثر بصورة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومدى التراجع الحاصل في هذا القطاع. ويبين الجدول الآتي نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١٦).

جدول رقم 3: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١٦)

السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦
مليار دولار	٩,٢٦	٩,٣٣	١٢,٩٨	١٨,٢٩	٢٠,٢٧	٢٠,٢٠
النسبة %	٣٢,٠٦	٢٩,٣٨	٢٨,٧٦	٢٧,٣٨	٢٥,٧٩	٢٥,٤٠

المصدر: موقع البنك الدولي الإلكتروني: Databankaldawli.org

من خلال الجدول رقم (3) المبين أعلاه: عانى هذا القطاع ما بعد ٢٠٠٣ من واقع متردي في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع منشأته الصناعيَّة ومصانعه الكبيرة، وكان للحروب المدمرة التي خاضها العراق للعقود ونتيجة الممارسات للأنظمة السابقة دور في تراجع التنمية الصناعيَّة الاقتصاديَّة حيث تركت آثاراً مدمرة على استراتيجية الصناعة في العراق. ممَّا دعى الحكومة لتقديم دعم بمقدار ١,٩٤ مليار دولار. فضلاً عن ذلك، فإنّ وزارة الصناعة تتسلم ٦٠٪ من رواتبها من الحكومة العراقيَّة وتعتمد على إكمال ٤٠٪ من بيع منتوجاتها في الأسواق وهو ما سمي بالتمويل الذاتي، وهذا التمويل أيضاً تكتنفه الصعوبات، فالسوق العراقيَّة تعاني من البضائع المستوردة التي تدخل البلاد من دون ضوابط ومناشئ غير جيدة، أدّى إلى عدم التمكين من تحقيق الانتعاش الاقتصادي في القطاعات غير النفطية التي أدى إلى تفاقم البطالة في العراق. بحيث إنَّ مساهمة الصناعات التحويلة في الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠١٠ لا يتجاوز١,٥٪(١٤). فمن خلال قراءة ارقام الجدول أعلاه، يتبين لنا ارتفاع قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في العراق حوالى الضعفين بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٦ (أي من ٩,٢٦ إلى ٢٠,٢٠ كما يظهره الجدول)، في حين إنَّ نسبة هذه المساهمة انخفضت حوالى ١.٢ أضعاف بين العامين المذكورين (أي من ٣٢,٠٦ إلى ٢٥,٤٠ كما يظهره الجدول أعلاه)، ويعود السبب إلى أنَّ سرعة نمو الناتج المحلي كانت أكبر من سرعة نمو مساهمة الصناعة في هذا الناتج بين الأعوام المذكورة إنَّ الاهتمام بالقطاع الصناعي يُعتبر مرتكز رئيس في إنشاء نظام تنموي اقتصادي واجتماعي واسع يسهم بصورة كبيرة في تكوين الدخل القومي للبلد، ولا زال العراق يعاني من عدم قدرة قطاعه الصناعي من مواكبة التطوُّر الصناعي العالمي، وكان للحروب والحصار الاقتصادي وغياب الكفاءة الاقتصاديَّة وعدم انضباط السياسات الصناعيَّة وتراجع مقومات الانضباط الاقتصادي والمحاسبة الاقتصاديَّة وتدني مستويات الإنتاجية والتمادي في محاور العجز ضمن الموازنة والإفراط في الإصدار النقدي وغياب معايير تقويم الجدوى الاقتصاديَّة، كلّ هذه العوامل أدّت إلى إرجاع التنمية الصناعيَّة إلى الخلف وأثرت كثيراً في تراجع مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تفعيل دوره في الدخل القومي في العراق(١٥).

رابعاً: واقع الصادرات والواردات العراقية

لقد أثرت سياسات الإدارة المدنية في زيادة الميل للاستيراد بسبب قصور العرض المحلي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة وقد قدرت نسبة زيادة الواردات بحوالي ٦٦٪ عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ دون إن ينعكس ذلك على حالة الإنتاج المحلي لا سيما الصناعي الذي استمر معطلا بسبب الدمار الذي أصابه أثناء مدة الحروب فضلا عن حالات السلب والنهب والاندثار والتقادم ومن ثمّ عدم قدرته على المنافسة فضلا عن نقص الطاقة الكهربائية وسوء الأوضاع الأمنية. ممَّا أدى إلى إخفاق في إدارة الملف الاقتصادي نتيجة ضياع فرص تفعيل

وإصلاح هذا القطاع ليكون قاطرة للنمو ومحركا لتوليد فرص العمل ونافذة أخرى لتدفق العملة الأجنبية إلى البلد[١٦]، وسجلت إخفاقات كبيرة في صادرات وواردات العراق من السلع والخدمات، والجدول الآتي يبين نسبة صادرات وواردات العراق من السلع والخدمات الناتج المحلي

جدول رقم ١: نسبة صادرات وواردات العراق من السلع والخدمات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٦)

السنة		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦
الصادرات	مليار دولار	٤,٢٨	٦,٤٢	٧,٩١	١٢,٩٤	١٨,٩٤	٢١,٢٧	٢٠,٨٨
	النسبة %	١٦,٣٨	٢١,٩٢	٢٦,١٣	٢٨,٧٠	٢٨,٨٤	٢٩,٢٩	٢٢,٥٢
الواردات	مليار دولار	٤,٣٠	٦,٢٩	٧,٩٠	١٢,٧٦	١٨,٤٠	٢٠,٧٤	٢٠,٣٩
	النسبة %	٥,٦٢	٩,٦١	١٢,٥٦	٨,٢١	١٢,٠٠	٢,٥٣	٢,٤٦

المصدر: موقع البنك الدولي الإلكتروني: Databankaldawli.org

من خلال الجدول رقم (4) المبين اعلاه: نلاحظ ارتفاع قيمة مساهمة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي في العراق بارقام متشابهة وصلت إلى ٢٠,٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ بالنسبة للصادرات، وإلى ٢٠,٣٩ مليار دولار بالنسبة للواردات من نفس السنة.يسهم قطاع استخراج وتصدير النفط الخام بنسبة ٩٣ % من إجمالي الصادرات، وبالتالي فإنَّ أي تأثير ينصب في تغيير أسعار النفط أو تغير مستويات الطلب سينعكس على القيمة الإجمالية للصادرات، حيث كان لحرب الخليج والحصار الاقتصادي الدور الأكبر في تذبذب معدل الواردات والصادرات، وكان لبرنامج النفط مقابل الغذاء الدور الأكبر في رفع معدل الصادرات النفطية أما بالنسبة للواردات فكان للحصار الاقتصادي عظيم الأثر في انخفاضها لتسجل هي الأخرى نسبة انخفاض عالية وكانت تتم بعض عمليات الاستيراد من دون تحويل خارجي ولكن هي الأخرى تأثرت ببرنامج النفط مقابل الغذاء لتسجل معدلات عالية[١٧]. أما بالنسبة للواردات بعد عام ٢٠٠٣ فنتيجة لإحداث الحرب وعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها معظم الصناعات وانفتاح العالم على العراق والمنافسة غير العادلة للمنتج العراقي أسهمت هذه الظروف وبصورة كبيرة باعتماد المستهلك العراقي على العالم الخارجي. وكان الطلب بعد عام ٣٠٠٣ على المشتقات النفطية يرتفع بسبب عجز الكهرباء الوطنية عن تلبية حاجات الاستهلاك المنزلي والمحال التجارية والمصانع بالإضافة إلى زيادة عدد السيارات المستوردة، ممَّا أدى إلى زيادة الطلب على البنزين من ١١ مليون ليتر يومياً عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٤ مليون ليتر يومياً عام ٢٠٠٤، لكنّ جزءاً كبيراً من هذه الواردات كان يتم تهريبها إلى أسواق الدول المجاورة بسبب فارق الأسعار، الأمر الذي دعا الإدارات السياسيَّة اللاحقة إلى التفكير جدياً بطروحات المؤسسات الدولية في رفع الدعم عن المشتقات النفطية[١٨]. وبالتالي، بناءً لأرقام الجدول أعلاه وقراءتها، يمكن القول إنَّ قيمة الصادرات ارتفعت حوالى ٥ أضعاف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٦ (أي من ٤,٢٨ إلى ٢٠,٨٨ كما يظهره الجدول أعلاه)، في حين إنَّ قيمة الواردات قد ارتفعت حوالى ٥ أضعاف أيضاً بين العامين المذكورين، (أي من ٤,٣ إلى ٢٠,٣٩ كما يظهره الجدول أعلاه)، ممَّا يدل على الارتفاع القريب الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي يؤكد أنَّ الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من اضطراب وعدم استقرار، ولا زالت الحروب تلقي بثقلها على كاهله وترهقه.

خامساً: خطوات الإصلاح الاقتصادي الأولى للعراق

يمثل عام ٢٠٠٣ نقطة تحول مهمة في تاريخ الاقتصاد العراقي، وهذه الأهمية تأتي عبر التحولات والاتجاهات الجديدة التي تمَّ تبنيها في إطار إدارة الاقتصاد من جهة وعن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي من جهة أخرى[١].

١ – الإدارة المدنية: وضعت الإدارة المدنية في المرحلة الأولى من التغيير أهدافاً طموحة لعملية إعادة إعمار العراق وبناء اقتصاده وفق آليات جديدة تعتمد على أسس اقتصاد السوق، ولكن لم يكن هناك برنامج واضح الملامح، وإنَّما كانت خطوات الإصلاح الأولى تعتمد على القرارات التي اتخذها الحاكم المدني (بريمر) آنذاك، مستهدفاً تحويل الإدارة في العراق من المركزية إلى اللامركزية، ويتضح عن طريق مراجعة تلك القرارات أنَّها اعتمدت أسلوب العلاج بـ(الصدمة)، مركزة على اتجاهين هما: إصلاح الجهاز المصرفي والمالي من جهة ومحاولة استعادة معدلات الإنتاج النفطي لما قبل حرب الخليج الأولى من جهة أخرى.

٢ – **المجتمع الدولي:** ان المشاكل الاقتصاديَّة التي يعاني منها العراق لم تكن وليدة مدة زمنية قصيرة، بل نتيجة عملية تراكمية طويلة الأجل، فالمشكلات الاقتصاديَّة كانت بسبب سوء التصرف بالموارد الاقتصاديَّة وغياب العقلانية في تخصيص الموارد على وفق المنطق الاقتصادي وحصيلة تلك المشكلات تأثرت العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي واختلال الموازنات المالية والنقدية والمديونية والفقر والتضخم الذي ارتفع إلى معدلات لم يسبق أنْ شهدها الاقتصاد العراقي، ممَّا أدى إلى انهيار العملة بعد اللجوء إلى إصدار النقدي من دون غطاء في تسعينيات القرن الماضي لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، واستمر بالارتفاع إلى أنْ وصل معدل التضخم إلى ٧٧٪ عام ٢٠٠٦ بفعل ارتفاع التكاليف، لا سيما تكاليف النقل وعجز قطاع الطاقة من تلبية حاجات المجتمع، فضلاً عن تزايد الطلب سواء العام والخاص، إذ ارتفعت فقرة الأجور والرواتب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥٪ إلى ٦٠٪ للمدة ٢٠٠٥– ٢٠٠٦[١٩].

إنَّ هذا الدعم يؤكد قناعة المجتمع الدولي بحاجة الاقتصاد العراقي إلى الإصلاح بعد أنْ تعرّض إلى تدمير كبير طال معظم مفاصله الرئيسة، وقد تبلورت الأفكار الداخلية والخارجيَّة على ضرورة تبني حزمة الإجراءات والسياسات التي تعيد بناء الاقتصاد وفق آليات جديدة تعتمد بشكل رئيس على الانفتاح وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة في النمو الاقتصادي وإعادة رسم دور الحكومة، والتخلي عن المركزية للتحول نحو اللامركزية عبر توفير المناخ الملائم لعمل آليات اقتصاد السوق وجذب الاستثمارات الخارجيَّة[٢٠].

سادساً: الدور السياسي للنشاط الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

شهد اقتصاد العراق تحولاً هيكلياً نحو الاستهلاك تزامناً مع طبيعة التحولات التشغيلية والاستهلاكية في الإنفاق الكلي في البلاد، حيث امتاز الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة الزمنية بالآتي[٢١]:

١– غياب الرؤية الفلسفية الواضحة لخلق نظام اقتصادي.
٢– الأحادية في الاعتماد على الريع النفطي.
٣– تدهور عام في النشاط الاقتصادي ممَّا أدى إلى ضمور أكثر في النشاط الخاص.
٤– تراجع في البنية التحتية.
٥– عدم وجود حوافز للاستثمار.
٦– الاعتماد على السياسة التجارية عبر بوابة الاستيراد لتلبية حاجة السوق المحلية.

إنَّ التصحيح الهيكلي للاقتصاد العراقي نحو اقتصاد متنوع ذو قاعدة إنتاجية واسعة لا سيما في قطاعي الصناعة والزراعة[٢٢]. يمكنه من امتصاص البطالة التي تعد من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حالياً، فإنَّ تطوير قطاعي الزراعة والصناعة بشكلٍ عام التي تتميز بكثافة العمل، يمكن أنْ يساهما في خلق فرص عمل. إنَّ السياسات الاقتصاديَّة التي حاولت أنْ تتبانها الحكومة العراقيَّة المتعاقبة لم تضع حداً وحلولاً جذرية لهذه المشكلة، الأمر الذي يعني في النهاية زيادة معدلات الهدر في الموارد المادية والبشريَّة في العراق[٢٣].

المحور الثاني: معوقات التنمية الاقتصاديَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إنَّ النشاط الاقتصادي يحدد بشكل أساس بطبيعة الدور الذي تؤديه الأجهزة الحكومية في المجتمع وقدرتها على القيام بهذا الدور، كذلك طبيعة البناء التنظيمي والإداري المرتبط بما تقوم به الحكومة من الوظائف والأنشطة.

بعد تلك السنين الطويلة من الدكتاتورية والضغط السياسي الذي مورس على المجتمع، حدث التغيير السياسي في العراق في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣، واعتبر تاريخاً مهماً في إطار السياسة العالميَّة، والكثير من موازين القوى تغيرت على مستوى المنطقة الإقليمية، بحيث أصبح الكلام عن ديمقراطيَّة سياسيَّة وعن مفاهيم حقوق الإنسان ودولة الرفاه وغيرها. لكن، وبسبب كلّ تلك التعقيدات السياسيَّة وتضارب المصالح للقوى العالميَّة وبالتزامن مع هشاشة الوضع الداخلي، دخل العراق بمطبات مدمرة كالنفوذ الأجنبي والطائفية السياسيَّة والإرهاب وغير ذلك الكثير، وأنتجت تفاصيل أوصلت العراق إلى أوضاع اقتصاديَّة صعبة، وعلى أثر ذلك تعرقلت التنمية الاقتصاديَّة المتعثرة أصلاً بسبب فقدان الاستقرار الداخلي والأجندات الاقتصاديَّة بمحتواها السياسي.

ويشير الواقع الحالي للاقتصاد العراقي إلى أنَّ فحوى الفكر الاقتصادي للقائمين عليه تدل وبشكل واضح على النشاط الاقتصادي، وأنماط النمو التي شَهِدَها الاقتصاد العراقي كان على حساب معدلات نمو بسيطة في القطاعات الإنتاجية التي حملت في طياتِها بذور الانهيار السريع للاقتصاد[٢٤]، ممَّا ولّد العديد من المشاكل والمعوقات التي عانى وما زال يعاني منها الاقتصاد العراقي. من هنا، لا بد من التطرق إلى أبرز المشاكل الاقتصاديَّة في العراق، وما هي انعكاساتها التي تتركها في البيئة الاقتصاديَّة وفي المجتمع وعلى مسيرة التنمية الاقتصاديَّة في

العراق[٢٥].

أوّلاً: ضعف جذب الاستثمار الأجنبي

تمثل قضية الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص العراقي إحدى الحاجات والمهمات المحلية والرئيسة على صعيد التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فإن طبيعة وحجم الأهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية يعتمد بالضرورة على حجم الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة لتطوير البنى والقطاعات الاقتصاديَّة المختلفة التي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد العراقي الذاتية على توفيرها في الوقت الراهن، حيث إنَّ النمو الاقتصادي المتولد عن القطاع الخاص يعد الأداة الحقيقيَّة لزيادة معدل الناتج المحلي الحقيقي ومعالجة البطالة، فالمبالغ المخصصة للنفقات الاستثمارية لا تشكل سوى نسبة بسيطة. وبالتالي ستظل دون مستوى الاحتياجات الفعلية للاقتصاد العراقي، وفي الوقت ذاته يحتاج إلى إتاحة فرص لإعادة البنى التحتية وتشجيع المستثمرين وهذا يتطلب استثمارات مهمة حتى يتحول العراق إلى بنية حاضنة تجذب المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريعهم فيه، كما أنَّ الفساد الإداري المستشري في المرافق الحكومية، يقلّل من تشجيع المستثمرين، حيث تحتاج إلى إرادة سياسيَّة حازمة تتصدّى لكلّ الممارسات التي عرقلت تجاه الاستثمارات في العراق[٢٦].

ثانياً: البطالة

من المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي هي البطالة وما لها من آثار اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، فضلاً عن أنَّها تمثل هدراً للعنصر البشري، وأنَّ سياسة الدولة في استيعاب العاملين في أجهزة الدولة وخاصة الأمنية منها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة، بل كان لها نتائج سلبية[٢٧]، إذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام ممَّا يجعل الصعوبة في مكافحتها بسبب المردودات السلبية التي تتولد عنها. إنَّ الحد من ظاهرة البطالة ومن ثمّ معالجتها تحتاج إلى جهود استثنائية وإلى حزمة من السياسات المتكاملة الهادفة أوّلا إلى إصلاح سوق العمل وإلى إصلاح القطاعات المستوعبة للأيدي العاملة، وثانياً وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة مع إصلاح القطاع الخاص. وبحسب مؤشرات المركز الوطني للإحصاء العراقي فقد بلغت نسبة البطالة ١١,١٪ لعام ٢٠١٧[٢٨] فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل من الذكور ٩,٢٪ أما الإناث فقد وصلت النسبة إلى ٢٠,٧٪[٢٩].

ثالثاً: الفساد الإداري والمالي

عزّز الفشل الاقتصادي المشاكل السياسيَّة والاجتماعيَّة، وعمّق الحلقات المفرغة للمعضلات الرئيسية السائدة، وهنالك أسباب متعددة للفساد في العراق من أهمها: تدفق أموال إعادة الإعمار الضخمة بعد عام ٢٠٠٣ التي قد طغت على إمكانات القطاع العام الضعيفة وغير المنظمة في المراقبة [٣٠] ، ممَّا شجع على ظهور بما يُعرف بالمال السائب كعامل رئيس في ظهور الفساد، وإنَّ بلداً يعاني من مستوى فساد بحجم ما يعانيه العراق يصعب عليه تحقيق التنمية الاقتصاديَّة، فثروات البلد تُنهب بشكل قلَّ نظيره، وأنَّ المال العام غنيمة للجميع، وهناك حق في الاستيلاء عليه. ويعزى السبب الرئيسي لعدم وجود أصداء حقيقيَّة للموازنات الحكومية في طريق تحقيق التنمية، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات للمجتمع كالكهرباء والسكن[٣١].

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمحاربة الفساد من خلال خلق بيئة ملائمة وانتشار بعض المؤسسات التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بكل أشكاله مثل إنشاء هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين في الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. إلاَّ أنَّ العراق لا يزال ضمن الدول الأكثر فساد إداري ومالي في العالم. إنَّ التنمية تبدأ في العراق من كبح جماح الفساد الإداري والمالي، وان افضل عام هي عام ٢٠٠٤ إذ احتل العراق المرتبة (١٢٩)، ويمكن ربط الموضوع بالإيراد النفطي إذ كان في البداية منخفض، ومع ارتفاع إيرادات النفط ارتفع حجم الفساد، وهذا هو مضمون لعنة الموارد[٣٢].

رابعاً: الدولة الهشة

أنَّ الدولة الهشة تعاني من عدم قدرتها على بسط النفوذ الكامل على أراضيها. وهذا بحد ذاته مؤشر على ظاهرة الانقسام الاجتماعي الذي ينتج عن الانقسام السياسي أو بالعكس[٣٣]، ويعني أيضاً عدم قدرة الحكومة على إخماد العنف والقضاء عليه، وتصدي قوى اجتماعيَّة وسياسيَّة تملأ الفراغ تكون لها سلطة موازية لسلطة الحكومة. حيث يقع العراق ضمن تصنيفات تلك الدول الهشة بسبب ما يعانيه من ظروف عصفت به، فهو يحتل المرتبة الثالثة عشر تحت تصنيف (دول ذات إنذار عالٍ) طبقاً إلى إحصائيات عام ٢٠١٤ الصادرة عن (صندوق السلام)[٣٤]. إنَّ بقاء العراق ضمن تلك القوائم وتحت تلك الظروف الخالقة للهشاشة في الدولة يعد عاملاً معرقلاً للتنمية الاقتصاديَّة، فتلك المؤشرات تكون تصوراً سلبياً عن المركز الاقتصادي للعراق، وضعف في جانب الانفتاح العالمي عليه من الناحية الإيجابية، ناهيك عن التداعيات الداخلية.

ختاماً تواجه مهمة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار العديد من الإشكاليات في مقدّمتها التركة السابقة من حروب وحصار اقتصادي وعقوبات دولية، مضافاً إليها أوضاع ما بعد ٢٠٠٣ على صعيد عدم الاستقرار الأمني، وأزمة الحكم، والقصور البيروقراطي، وضعف أجهزة الرقابة والفساد بأشكاله المختلفة. إنَّ هذه التغيرات التي طرأت على مجمل الحياة بعد عام ٢٠٠٣ تفرض على متخذي القرار إجراء المراجعة والتحليل وإعادة النظر بالسياسات المتبعة، تفادياً لتكرار المشاكل وخاصة بالجانب الاقتصادي كونه الأكثر تأثيراً بالمعطيات والتطوُّرات الجديدة، لا سيما الداخلية. وهذا ما يؤدّي إلى الحاجة للشروع بعملية الإصلاح الاقتصادي التي تستلزم توفر الأسس والمقدمات الموضوعية التي تشكل القاعدة الأساس للانطلاق بعملية الإصلاح بشكل يستهدف تعبئة الموارد وإعادة تخصيصها لضمان احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

خامساً: عدم الإستقرار الأمني

إنَّ إطلاق أي برنامج لإعادة بنائه بقوة وفاعلية وتحقيق غاياته الأساسية من حيث إعادة بناء المرافق العامة والقطاعات الانتاجية الأساسية وإنعاش الحركة الاقتصادية، لن تكون جميعها أموراً ممكنة ما لم يتوفر الأمن، وهذا الشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية في العراق، وهذا ليس متوفراً اليوم، إذ إنَّ هناك ترابطاً عضوياً بين مسيرة التنمية الاقتصادية التي ترتبط بإعادة الإعمار من جهة، وبين القدرة على ترسيخ الأمن من جهةٍ أخرى، فتحسين الواقع الاقتصادي سيساعد على تخفيف الضغوط المعيشية التي تواجه المجتمع العراقي، كما أنَّ الاستقرار الأمني هو شرط مُسبق وأساسي لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي[٣٥].إنَّ عدم استقرار الدولة وضعفها في ظل الانقسام السياسي والتهديدات الأمنية عابرة للحدود الوطنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة)، كلّ ذلك أثر بصورة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما مع تصاعد حجم التحديات الأمنية وضعف الدولة، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي في نهاية عام ٢٠١١، حيث خلقت فراغاً أمنياً، ممَّا أدى إلى دخول الإرهاب وعرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على أجزاء واسعة من العراق بعد ٢٠١٤/٦/١٠، ومن ثم نزوح ما يقارب ثلاث ملايين ونصف عراقي من مناطق سكناهم وتفاقم معاناتهم، التي انتهت بانتصار القوات الأمنية وتحرير جميع الأراضي العراقية في كانون الأول عام ٢٠١٧. إنَّ الأزمات الأمنية في العراق ولدت آثاراً اقتصادية وسياسية جمَّة. وفي ظل وضع العراق هذا، أصبحت الدولة عاجزة عن القيام بتنفيذ واجباتها، والإيفاء بالتزاماتها القانونية تجاه المواطن من جهة، وعاجزة عن حماية حقوقها المستحقة على المواطن من جهة أخرى. فإنَّ ضعف الأسس الدستورية في بناء الدولة، سيكون له أثر كبير في أداء الحكومة العراقية، لا سيما في مواجهة الإرهاب، ممَّا سيؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية في العراق[٣٦].

المحور الثالث: مقومات التنمية الاقتصاديَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يمتلك العراق قاعدة كبيرة من الموارد الطبيعية والاقتصاديَّة والبشريَّة الغنية والمتنوعة، كما أنه يصنف ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، ويمتلك موارد مائية وقوة عاملة وطنية تكون أكثر من ثمانية ملايين شخص، ومن الممكن لهذه الموارد أن تتيح له استعادة مكانته السابقة كبلدٍ من فئة الدخل المتوسط وحتى من فئة الدخل العالي، لكن بلوغ هذا الهدف يتطلب تحولات واسعة تقتضي زمناً أطول وتجري ترتيباتها في بيئة سليمة وظروف مواتية وحكمة في رسم السياسات والخطط والإصرار على تنفيذها، مع وضع برنامج يأخذ بنظر الاعتبار الآثار الجانبية المُصاحبة لعملية التحول الشاملة.

ولكن التغيير في العراق لم يكن وليد تفاعل عوامل داخلية فحسب، بل كان للعوامل الخارجيَّة التي تقف ضد مصالح الشعب العراقي تأثير كبير عليه. إنَّ قرار الإصلاح الاقتصادي لم يكن وليداً لرؤية عراقيَّة خالصة، بل جاء متأثراً بضغوط الدول والمنظمات الدولية ورغبات المساهمين بإزالة الدكتاتورية وأحلام الطامعين والمعرقلين لأي تغيير أو إصلاح يحدث في العراق في كلّ الميادين. وبعد تشخيص أهم جوانب الخلل في الاقتصاد، لا بد من استعراض جوانب القوة التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي، والتي إذا ما استُغلت بصورة جيدة، فإنّها ستؤدي إلى نهوض واستعادة فرص التنمية الاقتصاديَّة ومن أبرز هذه المقومات:

أوّلاً: الموارد البشريَّة

إنّ ما يملكه العراق من ثروات وموارد وبشرية ومعدنية وطبيعية (كماً ونوعاً)، يمكن اعتمادها كمصادر قوة في الاقتصاد العراقي تشجع على تبني سياسات اقتصاديَّة فيها من الموضوعية والعقلانية لبناء العراق الجديد[٣٧].إذ يعد العراق من البلدان التي تمتلك تلك الموارد الطبيعية الغنية التي تشكل ربحاً اقتصادياً كبيراً للدول المتطورة. ويعد المورد البشري من أهم مقومات النهضة الاقتصاديَّة للأمم، ويمثل هذا المورد حجر الأساس الأهم في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وإذا كانت الأدبيات التقليدية تركز الاهتمام على الموارد المادية ورؤوس الأموال كمحرك للاقتصاد، فإنَّ الأدبيات الحديثة تحولت في التركيز على نحو ما يُعرف الآن برأس المال البشري أو رأس المال الفكري أو

المعرفي، الذي يعد المفتاح الأساس لتطور اقتصاديات الدول، كذلك للمنظمات سواء أكانت ذات إنتاج سلعي أو خدمي[٣٨].

١ – **النمو السكاني:** بالرغم من مرور العراق بمرحلة تحوّل جذرية بعد عام ٢٠٠٣، والتي باتت تزدحم بالمتغيرات المؤثرة في ديموغرافية السكان التي يمكن تلمس دلالتها عن طريق بعض المؤشرات الديموغرافية كانخفاض معدل الخصوبة الكلي إلى ٤٪ عام ٢٠٠٦، إلاَّ أنَّه يزيد عن المعدل العالمي البالغ ٢,٦٪، وانخفاض معدلات الولادات العام إلى ٣١ لكلّ ألف نسمة من السكان بحسب نتائج المسح العنقودي المتعدد لسنة ٢٠٠٦، وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع لكلّ ألف ولادة حية إلى ٣٥ أثناء المدة ٢٠٠١– ٢٠٠٥، وازدياد أعداد المهجرين داخل العراق وخارجه [٣٩]، إذ تدل تقديرات منظمة الهجرة الدولية على أنَّ خمس سكان العراق قد هاجروا. وعلى الرغم من انخفاض قيام المؤشرات الديموغرافية بعد عام ٢٠٠٣، لكنّ معدل النمو السكاني في العراق حافظ على وتيرته، ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو ٣٪ على المدى المتوسط والطويل الأجل معززاً بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات عن طريق التوسع في تقديم الخدمات الوقائية[٤٠].

٢– **تركيبة السكان:** بالنسبة لتركيبة السكان من حيث العمر والجنس فهي الأخرى تؤدي دوراً مهماً في تكوين السكان النشطاء اقتصادياً والذين يقعون بين معدل عمر من (١٥–٦٥) عام، فإنَّ تركيبة السكان بحسب العمر للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) وبالرجوع إلى إحصاءات السكان، نجد تغيرات في التركيب العمري إذ انخفضت نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من ١٤عام) من ٤٥ % عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٥، واستمرت بالانخفاض حتى بلغت أدنى مستوى لها للأعوام (٢٠٠٠.١٩٩٩.١٩٩٨) بنسبة ٤٠٪، ولعل هبوط معدل الخصوبة للإناث وارتفاع معدل الوفيات بسبب الحروب تعد من بين أكثر الأسباب لهذا الانخفاض، وأخذت هذه النسبة بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى ٥٤% عام ٢٠٠٩، وأدى هذا الاتجاه الديموغرافي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني، فأضفى عليه صفة الهرم الفتي ذي الحيوية الاقتصاديَّة[٤١].

٣– **فئة السكان:** بالنسبة إلى فئة السكان في سن العمل (١٥–٦٤) قد كانت نسبتهم ٥١٪ عام ١٩٩٠، وتصاعدت بصورة تدريجية حتى بلغت ٥٦٪ عام ١٩٩٦، ويعود الارتفاع لانخفاض الأهمية النسبية للفئة العمرية الأولى، في حين عززت المسوح الإحصائية بعد عام ٢٠٠٣ استمرار الاتجاه التزايدي لهذه النسبة لتصل إلى ٥٧٪ طيلة الأعوام ٢٠٠١ و٢٠١١ و٢٠١٢. وبالنسبة للجنس استمرت نسبة السكان الذكور إلى نسبة السكان الإناث في العراق متوازنة تقريباً طيلة المدة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢ مع تأثيرات بسيطة لعامل الهجرة الخارجيَّة على نسبة الذكور، وبالرجوع إلى إحصاءات السكان نجد أنّ نسبة الذكور من إجمالي السكان كانت ٥٠,٣ % لعام ١٩٩٠، ونسبة الإناث ٤٩.٧٪، وحافظت هذه النسب على استقرارها النسبي مع تغير في عام ٢٠٠١، إذ ارتفعت نسبة الذكور الى٥٠,٧ % ونسبة الإناث انخفضت إلى ٤٩,٣ من إجمالي السكان ،ومن ثمّ عادت هذه النسبة إلى الانخفاض بعد عام ٢٠٠٣ لتصبح ٥٠,٢٪ عام ٢٠٠٤ بسبب الأحداث التي جرت بعد ٢٠٠٣. ونجد في عامل الهجرة الخارجيَّة بسبب الأوضاع الأمنية أيضاً سبباً مقنعاً في تفسير انخفاض نسبة النوع في العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣، ثمّ أخذت هذه النسبة في الزيادة بصورة ملحوظة بعد عام ٢٠١٠ لتبلغ أعلى نسبة ٥١٪ عام ٢٠١٠ و٥٠,٩٪ للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ وتزايد إلى ٥٨,٦٪ عام ٢٠١٦[٤٢].

٤– **التوزيع البيئي:** ظهرت في سنوات الحصار الاقتصادي بعض من مظاهر الهجرة المعاكسة، لكنه بعد عام ٢٠٠٣ تغيرت اتجاهات التوزيع البيئي للسكان لترتفع نسبة سكان الريف إلى ٣٣٪، في حين انخفضت نسبة سكان الحضر إلى ٦٧٪ للأعوام ٢٠٠٢–٢٠٠٩، وكان لمظاهر العنف التي استشرت في المحافظات الرئيسة ومراكزها[٤٣]، وحركة التهجير القسرية دوراً في التأثير في طبيعة التوزيع والنسبة السكانية، بالإضافة إلى التحسن الكبير في المستوى الاقتصادي للمحافظات بفضل مشاريع تنمية الأقاليم واكتساب الحكومات المحلية صلاحيات مكّنت سكانها من الحصول على فرص عمل، والدعم المقدم من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لأجل النهوض بالواقع الزراعي.

بالرغم من أنَّ العراق يتمتع بموارد بشرية ذات مؤهلات كمية ونوعية يمكن الاستفادة منها في تطوير العملية الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة بما يخدم عملية التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية من جهة أخرى، إلاَّ أنَّه يعاني من مشكلة البطالة المتزايدة في البلد، وإذ ما تمَّ تأهيل وتشغيل الطبقة العاطلة عن العمل وتدريبها وتوجيهها الوجهة السليمة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، حينئذ بالإمكان النهوض بواقع النشاط الاقتصادي في العراق.

ثانيا: الموارد المعدنية

يمتلك العراق احتياطاً كبيراً من الموارد النفطية، وخاصة النفط والغاز، فضلاً عن المعادن الأخرى كالكبريت والفوسفات والزئبق، التي تستعمل في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنظفات. ولعلَّ أهم هذه الموارد: النفط والغاز والفوسفات، حيث قدرت الاحتياطات

المؤكدة من الغاز الطبيعي في العراق لعام ٢٠٠٨ بنحو ٣١٧٠ مليار متر مكعب، وفي آخر التقديرات التي صدرت قدرت كمية الاحتياطات من الغاز في العراق لعام ٢٠١٢ بنحو ٣١٥٨ على وفق التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط (أوبك) لعام ٢٠١٣[٤٤].

شكلت هذه الاحتياطيات ما نسبته ١,٦٤٪ من إجمالي احتياطيات العالم. أما الفوسفات فينحصر وجودها في الصحراء الغربية حيث يعد العراق ثاني بلد في العالم من ناحية الاحتياطي، إذ يبلغ احتياطي العراق من الفوسفات أكثر من ١٠ بليون طن، ويعد ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد المغرب[٤٥]. يمكن الاستفادة من الفوسفات في استثمارات كبيرة أهمها صناعة الأسمدة الفوسفاتية والأسمدة المركبة، ونظراً لارتفاع الطلب العالمي على المواد الغذائية وبروز أزمة الغذاء، فمن المؤكد سيزداد الطلب على هذه الأسمدة، وبالتالي على الفوسفات الذي يُعتبر المادة الأولية الرئيسة لصناعة هذه الأسمدة[٤٦]. ويتركز وجودها في منطقتين الأولى قرب منطقة الرطبة والثانية في منطقة عكاشات قرب القائم غرب العراق، المستثمرة حالياً في تجهيز معمل الفوسفات لصناعة الأسمدة الفوسفاتية بطاقة تتجاوز المليون طن سنوياً. فضلاً عن ذلك تنتشر في أرض العراق كميات هائلة من الكبريت الخام، ومعادن أخرى كثيرة تستخدم في توفير قاعدة متينة لبناء الصناعات الاستخراجية والتحويلية كالمنتجات البتروكيمياوية والصناعات البلاستيكية والإنشائية وغيرها، إذ إنّه يعد صاحب الاحتياطي الأوّل في العالم والمقدر بـ (٦٠٠) مليون طن[٤٧].

ثالثا: الموارد السياحية

أنَّ الصناعة السياحية تعد قطاعاً إنتاجياً مهماً في اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، كما أنّها أسرع القطاعات الاقتصاديَّة نمواً لطبيعتها المركبة والمعقدة، وتبدو أهميتها أكثر وضوحاً في الاقتصادات أحادية الجانب، حيث تعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، كما أنّها قطاع تصديري له أهمية عالية في خدمات العالم التصديرية، إذ تشكل حصتها الثلث من هذه الخدمات عالمياً. ومن مزايا السياحة في العراق[١]:

١ – **المواقع السياحية:** إنَّ قطاع السياحة في العراق متنوّع ومتعدّد، ولديه مزايا تنافسية كبيرة، لذا فهو أحد القطاعات المعوّل عليها في تنويع الاقتصاد العراقي من خلال قدرتها الفائقة على توليد مصادر جديدة للدخل والعمالة، حيث وصفت السياحة في العراق على أنَّها نفط العراق المتجدد، وهي ثروة غير قابلة للتقادم على العكس من الثروات الطبيعية الأخرى، ومن المواقع السياحية، الصحاري الغربية والجنوبية، حيث يمكن استغلالها وتطوير بعض المناطق فيها لتصبح مناطق جذب لكثير من السياح المعنيين بسياحة البادية، وبخاصة في مناطق الواحات التي تصلح للصيد، وأيضاً منطقة الأهوار في جنوب العراق، فضلاً عن إقليم كردستان شمال العراق. لا سيما أنَّ العراق يتمتّع بشبكة جيدة من طرق المرور السريعة ومن المطارات الداخلية وخاصة في إقليم كردستان والبصرة وكربلاء والنجف، التي تساهم في عملية تسهيل حركة السياحة في الظروف الاعتيادية، إلاَّ أنَّ طاقات العرض السياحي تحتاج إلى توسيع. وتتنوع السياحة بصورة كبيرة وتأتي في مقدمة هذه الأنواع السياحة الدينية وهي نمط من أنماط السياحة بصورة عامة، لها أهميتها الاقتصاديَّة الروحية والاجتماعيَّة[١].

٢– **السياحة الدينية:** تشكل السياحة الدينية في العراق حوالي ٩٤٪ من إجمالي حركة السياحة، ويأتي معظم الزوار من إيران بنسبة ٨٠٪، ثمّ الهند وباكستان ولبنان وأفغانستان، وتتصف المواقع الدينية في العراق بالتميز والتفرد النوعي، بحيث إنَّها تجذب السائحين على مدار السنة، وهذا يعني أنَّ تلك المواقع تعد محركاً للسياحة الوافدة، التي لها مردود اقتصادي يتمثل في تحسين دخل الفرد وتحسن ميزان المدفوعات، كما يمكن للسياحة الدينية أنْ تشكل مورداً مهماً ومصدراً لا غنى عنه أمام العراق للحصول على العملات الأجنبية، وإنَّ هذه الخصوصية تدفع إلى الاهتمام بتعظيم الفوائد المتحققة من خلال إيصال أكبر عدد ممكن من السياح إلى الأماكن المقدسة وبقاءهم لمدة أطول، وإنفاقهم أموالاً أكثر، وبذلك تتحقق أهداف التنمية السياحية المطلوبة. وعلى الرغم من امتلاك العراق لقاعدة واسعة من مكونات العرض السياحي الديني، إلاَّ أنَّه لم يتم استغلالها بالطريقة التي تتوافق مع أهمية السياحة الدينية فيه. وتعد عملية تطوير المرافق السياحية من الخدمات.الفندقية والشركات السياحية والخدمات المالية وتحسين أداء الخدمات الأساسية والمجتمعية والصحية والترفيهية من أهم وسائل تنمية قطاع السياحة الدينية في نظر الوافدين، تحديداً الذين يتطلعون إلى خدمات سياحية عالية المستوى[١].

٣– **السياحة الثقافية:** أنَّ العراق يمتلك إرثاً حضارياً ودينياً متميزاً يُعدّ الأهم بين دول العالم، فعلى أرضه قامت وتعاقبت أولى الحضارات وأعرقها، وما زالت الكثير من مواقعها غير مكتشفة لحد الآن، كما أنَّ المراقد والأضرحة والمواقع الدينية تجعله قبلة لأعداد كبيرة من الزائرين والسواح. لذا، من الضروري تطوير قطاع السياحة من خلال ما يمتلكه العراق من إمكانات ومقومات سياحية وإعادة تأهيله بالشكل الذي يوفر عوامل الجذب السياحي. يحتاج تطوير قطاع السياحة إلى خطة طويلة الأجل بحيث تكون جزءاً من عملية التنمية الاقتصاديَّة، نظراً للترابط

بين قطاع السياحة وسائر القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى[٢]. والتنمية الناجحة للسياحة في أي بلد، يجب أنْ تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافيَّة وسياحة الآثار والسياحة الترفيهية والسياحة الدينية، لكي يتمكن من التنافس في أسواق السياحة الدولية، ويتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسيَّة بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى لتحقيق أهداف السياحة في البلد وتطويرها في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد[٣].

رابعاً: تنوع الاقتصاد العراقي

للتغلّب على المشاكل المعروض أعلاه، والتي توضح بأنَّ حجم المؤسسات ومقدار الإنتاج والإيرادات المتحققة فيه لا ينسجم مع الأهمية الاقتصاديَّة التي تساعد النهوض بالتنمية الاقتصاديَّة في العراق، وللوصول إلى الأهداف المنشودة بالنسبة للاقتصاد العراقي، يتطلَّب العمل على تنويع الاقتصاد والاهتمام والدعم الحكومي للقطاعات الأخرى منها: الزراعة والصناعة لامتلاك العراق الإمكانات الواسعة، والتي تعتبر من القطاعات المهمة في دعم الاقتصاد وتنويعه، حيث يتطلَّب العمل على:

١-توفير الأراضي الزراعيَّة الصالحة للزراعة[٤٨].

٢-دعم الثروة الحيوانية المتنوعة، التي تعد المصدر الرئيس لاستهلاك الناس لهذه الثروة ومشتقاتها.

٣-توفير المرتكزات الأساسية لدعم وتعزيز دور القطاع الزراعي.

٤-تهيئة المرتكزات المهمة للتنظيمات المؤسسية والتشريعية التي تشجع القطاع الزراعي، والتي تساعد إلى تطوير وتحديث نهضة زراعيَّة شاملة، وللقطاع الخاص دور ريادي فيها.

٥-بناء القدرات البشريَّة وتطوير المهارات والأفكار اللازمة للقياديين لإدارة عملية التصنيع وعملية التحول نحو اقتصاد السوق.

٦-إعادة تأهيل وتشغيل المؤسسات والمعامل والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل.

٧-تحسين كفاءة الأداء، وإدخال تكنولوجيات ونظم عمل متطورة وخلق بيئة عمل ملائمة للإبداع وللعمل في ظل اقتصاد السوق.

٨-إنشاء صناعات متطورة وتوفير القروض المصرفية، وإنشاء المجمعات الصناعيَّة للقطاع الخاص[٤٩]

الخاتمة:

يعاني الاقتصاد العراقي من إشكاليات وتحديات ومعوقات كبيرة لأسباب داخلية وأخرى خارجيَّة فلا يزال اقتصاده اقتصاد ريعي وأحادي الجانب، على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية العديدة والمتنوعة والإمكانيات المتاحة فيه. إنَّ عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتوجهاته وتحديد دور الدولة في إدارة الاقتصاد والسياسات المتبعة لم تكن فعالة وناجحة لتسير التنمية الاقتصاديَّة بشكل واضح، وحتى إنَّ معالجات الدستور للقضايا الاقتصاديَّة جاءت ناقصة ولم تستكمل بالقوانين ذات العلاقة، وبمعنى أدق لم تكن واضحة ودقيقة. لذا، حدثت تناقضات بين تبني آلية السوق وبرامج التحول والخصخصة وعدم الوضوح في الخطط التنموية للقطاعات الاقتصاديَّة، ممَّا ترتّب على ذلك تبديل وتبعثر للثروات وضياعها وعدم تحقيق نظام تنموي اقتصادي ملموس طيلة الحقبة الماضية.

لقد حاولت الحكومات العراقيَّة من خلال سياسات عامة اقتصاديَّة التخفيف من آثار هذه المشكلة، ولكن تلك السياسات لم ترقَ إلى مستوى إيجاد الحلول لتلك المشكلة لأنَّها سياسات موجهة للحد من آثار المشكلة وليست إلى أسبابها، ويؤخذ على السياسات العامة الحكومية أنَّها لم تكن بالرشد الكافي في خياراتها لحلّ تلك المشاكل، وتميزت السياسة التجارية بالاختلال التجاري لصالح الاستيرادات على حساب الصادرات، كون العراق يعتمد في ميزانه التجاري على تصدير سلعة واحدة هي النفط، التي تعد المصدر الرئيس للموازنة العامة، مع عجز شبه تام لمساهمة القطاعات الأخرى الزراعيَّة والصناعيَّة في سدِّ حاجة السوق المحلية فضلاً عن التصدير، ممَّا جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً استهلاكياً بعيداً عن كونه منتجاً، وبالتالي أدى إلى قلَّة الاستثمارات المولّدة لفرص العمل القادرة على امتصاص البطالة المتزايدة، الأمر الذي قاد إلى انخفاض كبير في مستوى الدخل والمستوى المعيشي للمواطنين العراقيين. لذا، فإنَّ تلك المشاكل سوف تبقى بلا حلول، ما لم يتم إعادة النظر في مجمل السياسات العامة العراقيَّة وتوجهاتها، واتّخاذ خيارات أخرى تتلاءم مع الواقع العراقي. بناءً على ما تقدم، توصل البحث إلى جملة من النتائج والمقترحات.

النتائج:

١- **الاستراتيجية التنموية:** اتسمت الاستراتيجية التنموية في العراق بعدم الوضوح منذ عام ١٩٥٠ ولغاية عام ٢٠٠٣، فلم تكن هناك استراتيجية واضحة المعالم للدولة، بل كانت تمثل برامج اقتصاديَّة أُريد بها أنْ تخفّف من حدة التخلف الذي كان يعيشه البلد، فقد شهدت الاستراتيجية

التنموية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تذبذباً عكس عدم وضوح الخيار الاستراتيجي وإمكانية الثبات عليه. حيث تشير المعطيات المادية للعراق إلى ضعف القدرات التمويلية الذاتية للعراق وتدهور بناه التحتية نتيجة للحروب التي خاضها والعقوبات الدولية التي تعرض لها، فضلاً عن التأخر التكنولوجي التي يستخدمها في النشاط الاقتصادي.

2- سياسة الاقتصاد الوطني: تعتبر القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني العراقي كالقطاع الزراعي والصناعي والنفطي من أكثر القطاعات ارتباطاً بالتنمية الاقتصاديَّة، وبالرغم من أنَّ جميع هذه القطاعات قد شهدت تطوراً في قيمتها المطلقة ومعدلات نموها، إلاَّ أنَّ هذا التطوُّر كان لصالح القطاع النفطي الذي احتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإنَّ السياسة الاقتصاديَّة لم تفلح في الحد من استقلال القطاع النفطي ودمجه مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني وخلق التشابك الصناعي وتغيير الأهمية النسبية لتكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع الصناعي والزراعي بصورة خاصة، وبالشكل التي تطمح إليه خطط التنمية الاقتصاديَّة في العراق.

٣- القطاع الصناعي الخاص: لا بد من التحول الاقتصادي الجديد فهو البديل الأفضل نحو التقدم الاقتصادي، ونقل البلد إلى الوجه الصحيحة في نقل الملكية العامة للمشاريع إلى الملكية الخاصة أو الأجنبية، غايته رفع كفاءة الأداء للمشاريع. فالعقبة الرئيسية لتخلف العراق هي عقبة الأحادية في الجانب الاقتصادي، ممَّا أدى إلى تعميق الاختلالات الهيكلية. وعند اللجوء إلى تطبيق الخصخصة يواجه العراق عدداً من الصعوبات أهمها ضعف القطاع الخاص والسوق المالية من جهة والعوائق البنيوية من جهة أخرى.

4- الاستثمار الأجنبي: يشكّل العراق محط أنظار لجميع المستثمرين الأجانب لما يتوفر فيه من موارد طبيعية، وكذلك لتوفر العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن الاستثمار فيها، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصاديَّة والقانونية التي التزم العراق بتطبيقها وفقاً لتوصيات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، التي أدَّت إلى خلق مناخ استثماري جيد لا ينقصه إلاَّ الاستقرار الأمني والسياسي الذي يشكل عائقاً حقيقياً أمام دخول المستثمرين الأجانب.

5- الانتاج الزراعي: يواجه القطاع الزراعي العديد من التحديات التي تعيق التنمية الزراعيَّة، وبالتالي أدّى إلى التأثير سلباً في تحقيق الأمن الغذائي في العراق وفي مقدمتها التحديات المتعلقة بالأراضي الزراعيَّة كالتصحر التي تمثل قيداً على الأراضي الزراعيَّة الصالحة للزراعة، وكذلك تحديات الموارد المائية الداخلية والخارجيَّة، وتدني استخدام حزمة التقانات الزراعيَّة في المراحل المختلفة للعملية الزراعيَّة.

6- الاستثمار السياحي: تحفيز وتهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال. والتركيز على تطوير السياحة الدينية باعتبار إنّها السياحة الأكثر فاعلية فيه، في الوقت الحالي ولامتلاك العراق مواقع دينية عالية الأهمية تجلب عدد كبير من السواح الزائرين سنوياً، وأيضاً حماية الإرث الثقافي وصيانته لا سيّما المواقع الأثرية والاستثمار في المناطق المحيطة بها، وتطوير أماكن السياحة البيئية الطبيعية باعتبارها المجال الذي ينطوي على الكثير من الفرص للاقتصاد العراقي، خصوصاً منطقة الأهوار باعتبارها من النظم البيئية النادرة وإقليم كردستان، فضلاً عن ضرورة الاستثمار في إقامة مناطق سياحية على ضفاف نهري دجله والفرات.

7- التنمية البشرية: إنَّ تعزيز المساواة وتمكين النساء، يعد من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية البشريَّة إلى جانب المشاركة في العمل، ويعتبر التعليم مؤشراً رئيساً على أوضاع المرأة، وعاملاً حاسماً فيها، لأنَّ الوصول إلى مستويات التعليم سوف يزيد بشكلٍ عام أدوار اتخاذ القرار التي تضطلع بها النساء ويجعلهن مرشحات أكبر في قوة العمل. وإنَّ انهيار نظام الخدمات المدنية ترافق انهيار النظام الصحي. كما أنَّ المراكز الصحية والمستشفيات اتّسمت بندرة الخدمات العلاجية كالعمليات الجراحية ومختبرات التحليل والأجهزة الملحقة كالأشعة والتجهيزات والمعدات الطبية، بالإضافة إلى النقص الشديد في الأدوية، وتقلص عدد الأطباء بشكل واسع، فضلاً عن تدهور أوضاع التعليم، وتراجع البنى التحتية والمرافق الصحية.

المقترحات:

١- جذب الاستثمار الأجنبي: ضرورة اعتماد العراق سياسة الانفتاح التدريجي على الاستثمارات الأجنبية وفق خطط مدروسة تعتمد على تجارب حقيقيَّة نجحت في أماكن عديدة من العالم، حيث إنَّ العراق بحاجة ماسة إلى الخبرة والتقانة الأجنبية لإعادة إعمار البنية التحتية وتطوير نظم الإنتاج الوطنية، ممَّا يحتم إتاحة مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار الأجنبي بهدف استغلال أفضل للموارد المتاحة، هذه الضرورة تحتم وضع أسس قانونية لعلاقات جديدة مع الشركات متعددة الجنسيات تستلزم إعادة النظر في حقوق العمل والإنتاج.

٢ - مكافحة الفساد الإداري والمالي: وضع استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي، وتبنى مبدأ المحاسبة التي تعني خضوع

جميع العاملين في مؤسسات الدولة بدءاً ممَّن يتولون المناصب العليا وانتهاءً بعموم الموظفين إلى الرقابة القانونية والإدارية والأخلاقية في حال مخالفتهم وسوء إدارتهم، والمساءلة التي تتطلَّب معرفة أعمال الإدارات العليا والمرؤوسين مع الشعب، ووضوح العلاقة من أجل إكسابهم الشرعية والدعم، فضلاً عن الشفافية التي تتطلَّب الوضوح في أعمال الحكومة ومطلقاتها، وأعمال المؤسسات والدوائر وعلاقتهما بالمواطن، تكون كمنطلقات أساسية لمكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي في العراق.

٣ – اعتماد الخبرة والكفاءة: الموازنة من ناحية الاهتمام بالبعد الاقتصادي وفصله عن التأثر بالبعد الاجتماعي المتمثل بمعالجة البطالة، إذ إنَّ تحويل ملكية المشاريع بعملية الخصخصة لا تعني إجبار المشروع الخاص على تشغيل العاملين كافة بغض النظر عن الكفاءة، وأنْ توجّه الدولة لزيادة النفقات الاجتماعيَّة والإحالة المبكرة للتقاعد أفضل من إدماج عاملين قليلي الخبرة في القطاع الخاص الصناعي.

٤–الإرادة السياسية لتحقيق التنمية: ضرورة توفر الإرادة لتحقيق التنمية لدى أصحاب القرار، وأنْ لا تقتصر على خطابات وخطط شكلية غير ذات جدوى، بل مقرونة بالقدرة الكامنة على إدارة كلّ مراحل التنمية مع وجود الأداء الفاعل على أرض الواقع، على أنْ يقترن ذلك بالمنظور الاستراتيجي.

٥ – تنويع الاقتصاد الوطني: تفعيل قطاعات الاقتصاد غير النفطية ومتابعة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتأكيد على أهمية تشريع قانون نفطي واضح يأخذ بعين الاعتبار إمكانات العراق الهيدروكربونية الكبيرة. لمساهمته الفاعلة في بناء القاعدة التنموية في العراق، فضلاً عن كونه أهم مصدر لإمدادات الطاقة والمواد الأولية للاستهلاك المحلي، فضلاً عن ضرورة تقليل الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الموازنة.

٦– تطوير القطاع السياحي: زيادة الاهتمام بدور القطاع السياحي وتوجيه الإمكانات اللازمة له عبر تدريب وتأهيل الملاكات السياحية، وزيادة الوعي لدى السكان بأهمية السياحة، وبث الوعي السياحي لديهم، وتطوير البنى التحتية المرتبطة بهذا القطاع، فضلاً عن تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص في هذا المجال. لا سيما قطاع السياحة الدينية وإعطائه أهمية خاصة نتيجة لإمكانياته الكبيرة في تنويع مصادر الدخل، وأثره المضاعف في توليد نشاطات غير مباشرة لها صدى واسع في الاقتصاد العراقي.

٧– وضع خطط واستراتيجيات تنموية: القيام بإصلاحات اقتصاديَّة شاملة تتضمَّن حزمة من القوانين والتشريعات الملائمة، والترويج عن هذه السياسات إعلامياً وفكرياً، وتوفير كافة المستلزمات المؤسسية الكفوءة، كما يتعيّن على الدولة تقليل الروتين وتذليل الصعاب أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة ، والاستعانة بالدعم الدولي والإقليمي في مجال التمويل، وحل المشاكل المتعلقة بالمديونية وتعويضات الحرب، فضلاً عن نقل الخبرات الفنية للتسريع في عملية إعادة البناء وتحقيق التنمية الاقتصاديَّة في العراق.

٩ – تطوير القطاع الزراعي: توفير مناخ استثماري ملائم لجذب اهتمام القطاع الخاص المحلي أفراداً وشركات، وكذلك الاستثمارات الأجنبية للأنشطة الزراعيَّة من خلال الترويج لغرض الاستثمار فيه في ظل سن تشريعات اللازمة لغرض تأمين المستثمر من مخاطر الاستثمار الزراعي في العراق. إذ إنَّ العراق يعاني من مشكلة مستديمة تجاوزتها تلك السياسة، متمثلة بانخفاض مستويات الإنتاج الزراعي، ولا سيما للمحاصيل الاستراتيجية، من خلال العمل على زيادة كفاءة الموارد الاقتصاديَّة الزراعيَّة المتاحة.

١٠– حماية الصناعة الوطنية: القيام بالتسهيلات المالية والتقنية والفنية من خلال الدعم المباشر، وغير المباشر من خلال حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، بوضع سياسة حمائية تضمن للمنتجين المحليين الحماية من الإغراق بالمنتجات الأجنبية، وتطبيق معايير الجودة للمنتجات المستوردة.

قائمة المصادر:

١. هدى زوير الدعمي، **التنمية الاقتصاديَّة في العراق مشاكل وحلول**، ط١، (بغداد – العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥).

٢. سليم الوردي، **الاستبداد النفطي في العراق المعاصر**، ط١، (بغداد – العراق: دار الجواهري، ٢٠١٣).

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠–٢٠١٤، بغداد، أيلول، ٢٠١٥.

٤. محمد صالح ومظهر قاسم، **السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم**، ط١، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٢).

5. محمد صالح ومظهر قاسم، **السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم**، ٢٠١٣.

٦. أحمد جاسم جبار الياسري، **النفط ومستقبل التنمية في العراق**، ط٣، (بيروت – لبنان: العارف للمطبوعات، ٢٠١٠).
٧. بلاسم جميل خلف الدليمي، "أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق"، بحث منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديَّة الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المنعقد في٢٠١٤/١٠/١٥.
٨. **التقرير** الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الأوَّل من عام ٢٠٠٧، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد – العراق، ٢٠٠٧.
9. نزار ذياب عساف، وعماد عبد اللطيف، **واقع الإنتاجية الزراعيَّة في العراق وسبل الارتقاء، دراسات في الاقتصاد العراقي**، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
10. هاشم قاسم سعودي، "الخطة الاقتصاديَّة لقطاع الزراعة في العراق"، بحث منشور على الموقع: www.usaid.gov، تاريخ الزيارة:
11. إبراهيم حربي إبراهيم، "واقع القطاع الزراعي وآثاره على التنمية الزراعيَّة للعراق للفترة (١٩٩٠–٢٠٠٨)"، بحث منشور في **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، تصدر عن الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ٢٠١٠.
12. كمال محمد سعيد، **القطاع الزراعي في العراق، مسح شامل لموارده وتقييم أساليب تنميته**، (بغداد – العراق: مطبعة العاني، ١٩٧٠).
١٣ . مظهر محمد صالح، **مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق –الدولة الريعية من المركزية الاقتصاديَّة إلى الديمقراطيَّة السوق**، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٠، ص ١٠٦).
١٤. أورنر أوزلو، **تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي**، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، ط١، (بغداد – العراق: شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦).
١٥ . كمال البصري، وباسم عبد الهادي حسن، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق ٢٠٠٢–٢٠٠٨**، (بغداد – العراق: المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ٢٠٠٩، ص٩ –١٠).
١٦. محمد صالح ومظهر قاسم، **السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم**.
١٧ . أحمد عمر الراوي، **دراسة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات**، ط١، (بغداد – العراق: دار الشؤون الثقافيَّة العامة).
١٨ . هدى زوير الدعمي، **التنمية الاقتصاديَّة في العراق مشاكل وحلول**، المرجع السابق، ٢٠١٥.
١٩ . مازن الياسري، **العراق والمجتمع الدولي**، (بغداد – العراق: دار السلام، ٢٠١٠، ص٢٨٢– ٢٨٦).
٢٠. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسن لطيف الزبيدي، **الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق**، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠٠٦).
٢١ . حنان عبد الخضر هاشم، "واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضروريات المستقبل"، المرجع السابق.
٢٢ . عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، **التنمية المستدامة في العراق والتحديات**، ط١، (بغداد – العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥).
٢٣ . مهدي الحافظ، **الآن والغد في الاقتصاد والسياسة**، (بيروت – لبنان: منشورات الجمل، ٢٠٠٩).
٢٤ . مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨**، (بغداد – العراق: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).
٢٥ . ايسر ياسين، "واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به"، بحث منشور في **مجلة دراسات اقتصاديَّة**، العدد ٢٣، بيت الحكمة، بغداد – العراق، ٢٠١٠.
٢٦ . **الجهاز المركزي للإحصاء**، العراق أرقام ومؤشرات، ٢٠١٢.
٢٧. أديب قاسم شندي، "ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي"، بحث منشور في **مجلة دراسات اقتصاديَّة**، العدد ٢٥، بيت الحكمة، بغداد –
٢٨ . حسين مشتت، "البطالة في المجتمع العراقي بين الواقع والمعالجات"، بحث منشور في **مجلة الشؤون العراقيَّة**، العدد ١٢، مركز دراسات العراقيَّة، جامعة النهرين، بغداد – العراق، ٢٠٠٦، ص٢٦–٢٨.
٢٩ . فرج موسى، **الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم**، ط١، (بغداد – العراق: الروسم للصحافة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١٨٢).
٣٠ . محمد عبد صالح حسن، **الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاره الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بعد ٢٠٠٣**، (بغداد – العراق: مركز الدراسات القانونية والسياسيَّة، جامعة النهرين، ٢٠٠٨).
٣١. موريس ديفرجيه، **المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري الأنظمة السياسيَّة الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، ط١، (بيروت – لبنان:

المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص٢٢).

32 . **صندوق النقد الدولي**، ٢٠٠٨، ص١، على الموقع الإلكتروني: ifad.org، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٦/٢.

٣٣. ليان مكاي وآخرون، **نحو ثقافة سيادة القانون: استكشاف استجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن**، ط١، ترجمة: حمدي قناوي، (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٥).

٣٤. عادل ياسر ناصر، "الهوية والأيديولوجية، قراءة في مسارات الصراع وتطوراته"، بحث منشور في **مجلة الأستاذ**، المجلد ٢، العدد ٢١٢، تصدر عن جامعة بغداد، بغداد – العراق، ٢٠١٧، ص٢٦٢.

٣٥. نداء حسين عبدالله، "واقع البطالة في العراق"، بحث دبلوم عالي، (بغداد – العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ٢٠٠٦،

٣٦. جمهورية العراق، **وزارة التخطيط**، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩.

٣٧. علياء حسين خلف الزركوش، **تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشريَّة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠**، (بغداد – العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣).

٣٨. إبراهيم التومي، "دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشريَّة"، **الندوة القومية** حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، منظمة العمل العربية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩.

٣٩. حسون ظافر حميد، "دور التعليم في مأزق التنمية البشريَّة المستدامة في العراق"، بحث منشور في **مجلة كلية التراث الجامعة**، العدد السادس، كلية التراث الجامعة، بغداد – العراق، ٢٠١٠.

٤٠. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط١، (عمان – الأردن: عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦).

٤١. الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين، معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.geosurviraq.com/ar/p9.html، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٣/١٠.

٤٢. ريتشارد هانيبرغ، **انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعيَّة**، ترجمة: أنطوان عبد الله، ط١، (بيروت – لبنان: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).

٤٣. كامل علاوي الفتلاوي وكاظم الزبيدي، وحسن لطيف، **الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق**، ط١، (بغداد – العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥).

٤٤. وفاء المهداوي، **إدارة وتوزيع موارد النفط في العراق، خيارات دستورية**، (بغداد – العراق: أوراق منتدى البدائل العربي، ٢٠٠٨).

٤٥. نسرين غالي قاسم الساعدي، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية السياحية في العراق، دراسة تحليلية ومستقبلية**، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٦).

٤٦. يسرى محمد حسين، ودنيا طارق أحمد، ا"لأهمية الاقتصاديَّة للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف"، بحث منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديَّة الجامعة**، العدد الخامس والثلاثون، بغداد – العراق، ٢٠١٣.

٤٧. محسن الخضيري، **التسويق السياحي – مدخل اقتصادي متكامل**، (القاهرة – مصر: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، ١٩٨٩).

٤٨. رياض الجميلي، "تنمية السياحة في مدن العراق الدينية (كربلاء أنموذجاً)"، بحث مقدم إلى جامعة كربلاء، كلية التربية، بغداد – العراق،

٤٩. ناجي التوني، **دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ايار/مايو ٢٠٠١).

٥٠. جمهورية العراق، **وزارة التخطيط**، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعيَّة الكبيرة، السنوي التراكمي لسنة ٢٠١٠ و٢٠١١، بغداد – العراق، ٢٠١٢.

List of resources:•

1. Hoda Zuwayr Al-Daami, Economic Development in Iraq, Problems and Solutions, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, 2015.(
2 . Salim Al-Wardi, Oil Tyranny in Contemporary Iraq, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Dar Al-Jawahiri, 2013.(
3. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Cooperation, National Development Plan 2010-2014, Baghdad, September, 2015.
4. Muhammad Saleh and Mazhar Qasim, Monetary Policy for Iraq, Building Macroeconomic Stability and

Maintaining a Sound Financial System, 1st edition, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2012.(

5. Muhammad Saleh and Mazhar Qasim, Monetary Policy for Iraq, Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System, 2013.

6. Ahmed Jassim Jabbar Al-Yasiri, Oil and the Future of Development in Iraq, 3rd edition, (Beirut - Lebanon: Al-Arif Publications, 2010).

7. Balasim Jamil Khalaf Al-Dulaimi, "The Importance of Agricultural Investment in Achieving Food Security in Iraq," research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, special issue of the Fifth Scientific Conference, held on 10/15/2014.

8. Periodic economic report on indicators of the economic situation of Iraq for the first quarter of 2007, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad - Iraq, 2007.

9. Nizar Dhiyab Assaf and Imad Abdul Latif, The reality of agricultural productivity in Iraq and ways to improve it, Studies in the Iraqi Economy, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2002).

10. Hashem Qasim Saudi, "The electronic line for the agricultural sector in Iraq," research published on the website: www.usaid.gov, date of visit: 4/26/2018.

11. Ibrahim Harbi Ibrahim, "The realistic agricultural sector and its effects on the agricultural development of Iraq in favor of (1990-2008)," research published in the Iraqi Journal of Economic Sciences, Discover Al-Mustansiriya University, Baghdad - Iraq, 2010.

12. Kamal Muhammad Saeed, The Agricultural Sector in Iraq, A Comprehensive Survey of Its Resources and Evaluation of Its Development Methods, (Baghdad - Iraq: Al-Ani Press, 1970).

13. Mazhar Muhammad Salih, An Introduction to the Political Economy of Iraq - The Rentier State from Economic Centralization to Market Democracy, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2010, p. 106).

14. Orner Ozlu, Developing and Rebuilding the Iraqi Economy, translated by: Iraq Research Center, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Dar Al-Hawraa Company for Trade, Printing and Publishing, 2006).

15. Kamal Al-Basri, and Basem Abdul-Hadi Hassan, Economic Reform Policies in Iraq 2002-2008, (Baghdad - Iraq: Iraqi Institute for Economic Reform, 2009, pp. 9-10).

16. Muhammad Saleh and Mazhar Qasim, Monetary Policy for Iraq, Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System.

17. Ahmed Omar Al-Rawi, A Study in the Iraqi Economy after 2003, Reality and Challenges, 1st edition, (Baghdad - Iraq: House of General Cultural Affairs).

18. Hoda Zuwayr Al-Daami, Economic Development in Iraq, Problems and Solutions, op. cit., 2015.

19. Mazen Al-Yasiri, Iraq and the International Community, (Baghdad - Iraq: Dar Al-Salam, 2010, pp. 282-

20. Kamel Allawi Kazem Al-Fatlawi, and Hassan Latif Al-Zubaidi, The Oil Industry in Iraq: Challenges and Prospects, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2006).

21. Hanan Abdul Khader Hashem, "The reality and requirements of sustainable development in Iraq: the legacy of the past and the necessities of the future."

22. Adnan Farhan Abdul Hussein Al-Jawarin, Sustainable Development in Iraq and Challenges, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Iraq Center for Studies, 2015).

23. Mahdi Al-Hafiz, Now and Tomorrow in Economics and Politics, (Beirut - Lebanon: Al-Jamal Publications, 2009).

24. A group of researchers, The Iraqi Strategic Report for 2008, (Baghdad - Iraq: Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, 2008).

25. Ayser Yassin, "The reality of the investment climate in Iraq and ways to improve it," research published in the Journal of Economic Studies, No. 23, House of Wisdom, Baghdad - Iraq, 2010.

26. Central Bureau of Statistics, Iraq, numbers and indicators, 2012.

27. Adeeb Qasim Shindi, "The Phenomenon of Unemployment in the Iraqi Economy," research published in the Journal of Economic Studies, No. 25, House of Wisdom, Baghdad - Iraq, 2017.

28. Hussein Mashtat, "Unemployment in Iraqi Society between Reality and Treatments," research published in the Journal of Iraqi Affairs, No. 12, Center for Iraqi Studies, Al-Nahrain University, Baghdad - Iraq, 2006, pp. 26-28.

29. Faraj Musa, Corruption in Iraq: The Destruction of Role Models and Chaos of Governance, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Al-Rossum Press, Publishing and Distribution, 2015, p. 182).

30. Muhammad Abd Saleh Hassan, Administrative and Financial Corruption in Iraq and its Economic and Social Impacts after 2003, (Baghdad - Iraq: Center for Legal and Political Studies, Al-Nahrain University,

31. Maurice Deferger, Constitutional Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by: George Saad, 1st edition, (Beirut - Lebanon: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 1992, p. 22).
32. International Monetary Fund, 2008, p. 1, on the website: ifad.org, date of visit: 6/2/2018.
33. Leanne McKay et al., Toward a Culture of the Rule of Law: Exploring Effective Responses to Challenges to Justice and Security 1st edition, translated by Hamdi Qenawi (Washington: United States Institute of Peace, 2015).
34. Adel Yasser Nasser, "Identity and Ideology, a Reading into the Paths of Conflict and Its Developments," research published in Al-Ustad Magazine, Volume 2, Issue 212, issued by the University of Baghdad, Baghdad - Iraq, 2017, p. 262.
35. Nidaa Hussein Abdullah, "The Reality of Unemployment in Iraq," Higher Diploma Research, (Baghdad - Iraq: Arab Institute for Training and Research in Statistics, 2006, p. 1).
36. Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2010-2014, Baghdad, December,
٣٧. Alia Hussein Khalaf Zarkush, Analysis of the Economic Developing Countries of Skin in Iraq for the Period 1990-2010, (Baghdad - Iraq: College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University,
38. Ibrahim Al-Toumi, "The Role of Distinctive Skills in Human Development," National Symposium on the Role of Employers in Narrowing the Gap between Training Outcomes and Labor Market Needs, November 8-10, Al Arabiya Organization, Cairo - Egypt, 2009.
40. Falih Hassan Khalaf, Development and Economic Planning, 1st edition, (Amman - Jordan: Modern Book World, 2006).
41. General Company for Geological Survey and Mining, information published on the website: www.geosurviraq.com/ar/p9.html, date of visit: 3/10/2018.
42. Richard Hanneberg, The Party's Over, The Oil Mirage, Oil, War, and the Fate of Industrial Societies, translated by: Antoine Abdullah, 1st edition, (Beirut - Lebanon: Arab House of Sciences, 2005).
43. Kamel Allawi Al-Fatlawi, Kazem Al-Zubaidi, and Hassan Latif, The Oil Industry in Iraq: Challenges and Prospects, 1st edition, (Baghdad - Iraq: Iraq Center for Studies, 2015).
44. Wafaa Al-Mahdawi, Management and Distribution of Oil Resources in Iraq, Constitutional Options, (Baghdad - Iraq: Arab Alternatives Forum Papers, 2008).
45. Nisreen Ghali Qasim Al-Saadi, The role of the private sector in supporting tourism development in Iraq, an analytical and future study, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2016).
46. Yusra Muhammad Hussein, and Donia Tariq Ahmed, "The Economic Importance of Religious Tourism in the Governorates of Karbala and Najaf," research published in the Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue Thirty-Fifth, Baghdad - Iraq, 2013.
47. Mohsen Al-Khudairi, Tourism Marketing - An Integrated Economic Approach, (Cairo - Egypt: Madbouly Library for Printing and Publishing, 1989).
48. Riyad Al-Jumaili, "Developing tourism in Iraq's religious cities (Karbala as a model)," research submitted to the University of Karbala, College of Education, Baghdad - Iraq, 2010.
49. Naji Al-Tuni, The Role and Prospects of the Tourism Sector in the Economies of Arab Countries, (Kuwait: Arab Planning Institute, May 2001).
50. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Directorate of Industrial Statistics, Industrial Census Results for Large Industrial Establishments, Cumulative Annual for the Year 2010 and 2011, Baghdad - Iraq, 2012.

---

(١) هدى زوير الدعمي، التنمية الاقتصاديَّة في العراق مشاكل وحلول، ط١، (بغداد – العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص٥١).

(٢) سليم الوردي، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، ط١، (بغداد – العراق: دار الجواهري، ٢٠١٣، ص١٩).

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠–٢٠١٤، بغداد، أيلول، ٢٠١٥، ص٨٦.

(٣) في العراق تستخدم كلمة "كمرك"، والمرادف لها "جمرك" في لبنان.

(٤) محمد صالح ومظهر قاسم، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، ط١، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص٦٨).

(٥) محمد صالح ومظهر قاسم، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، ص٦٩.

(٦) أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، ط٣، (بيروت – لبنان: العارف للمطبوعات، ٢٠١٠، ص٨٨).

(٧) بلاسم جميل خلف الدليمي، "أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديَّة الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، المنعقد في١٥/١٠/٢٠١٤، ص١٠.

(٨) التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الأوَّل من عام ٢٠٠٧، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص٣.

(٩) نزار ذياب عساف، وعماد عبد اللطيف، واقع الإنتاجية الزراعيَّة في العراق وسبل الارتقاء، دراسات في الاقتصاد العراقي، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٢٢٤).

(١٠) هاشم قاسم سعودي، "الخطة الاقتصاديَّة لقطاع الزراعة في العراق"، بحث منشور على الموقع: www.usaid.gov، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٤/٢٦.

(١١) إبراهيم حربي إبراهيم، "واقع القطاع الزراعي وآثاره على التنمية الزراعيَّة للعراق للفترة (١٩٩٠–٢٠٠٨)"، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، تصدر عن الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ٢٠١٠، ص٥٣.

(١٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعيَّة، المرجع السابق، ص١٢.

(١٣) كمال محمد سعيد، القطاع الزراعي في العراق، مسح شامل لموارده وتقييم أساليب تنميته، (بغداد – العراق: مطبعة العاني، ١٩٧٠، ص٩١).

(٢) مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق –الدولة الريعية من المركزية الاقتصاديَّة إلى الديمقراطيَّة السوق، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٠، ص ١٠٦).

(١٥) أورنر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، ط١، (بغداد – العراق: شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص٤٠).

(١٦) كمال البصري، وباسم عبد الهادي حسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق ٢٠٠٢–٢٠٠٨، (بغداد – العراق: المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ٢٠٠٩، ص٩ –١٠).

(١٧) محمد صالح ومظهر قاسم، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، المرجع السابق، ص٦٧.

(١٨) أحمد عمر الراوي، دراسة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، ط١، (بغداد – العراق: دار الشؤون الثقافيَّة العامة، ٢٠١٣، ص١٢٥).

(١) هدى زوير الدعمي، التنمية الاقتصاديَّة في العراق مشاكل وحلول، المرجع السابق، ٢٠١٥، ص٥٣.

(١٩) مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي، (بغداد – العراق: دار السلام، ٢٠١٠، ص٢٨٢– ٢٨٦).

(٢٠) كمال البصري، وباسم عبد الهادي حسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق ٢٠٠٢–٢٠٠٨، المرجع السابق، ص١١–١٢.

(٢١) كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠٠٦، ص١٥٥).

(٢٢) حنان عبد الخضر هاشم، "واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضروريات المستقبل"، المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٢٣) عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق والتحديات، ط١، (بغداد – العراق: ص١٩١–١٩٢).

(٢٤) مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، (بيروت – لبنان: منشورات الجمل، ٢٠٠٩، ص٢٢٥).

(٢٥) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨، (بغداد – العراق: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٧٠).

(٢٦) ايسر ياسين، "واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به"، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصاديَّة، العدد ٢٣، بيت الحكمة، بغداد – العراق، ٢٠١٠، ص٢٠ –٢١.

(٢٧) الجهاز المركزي للإحصاء، العراق أرقام ومؤشرات، ٢٠١٢، ص٢٣.

(٢٨) أديب قاسم شندي، "ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي"، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصاديَّة، العدد ٢٥، بيت الحكمة، بغداد – العراق، ٢٠١٧، ص٩٣.

(٢٩) حسين مشتت، "البطالة في المجتمع العراقي بين الواقع والمعالجات"، بحث منشور في مجلة الشؤون العراقيَّة، العدد ١٢، مركز دراسات العراقيَّة، جامعة النهرين، بغداد – العراق، ٢٠٠٦، ص٢٦–٢٨.

(٣٠) فرج موسى، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، ط١، (بغداد – العراق: الروسم للصحافة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١٨٢).

(٣١) محمد عبد صالح حسن، الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاره الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بعد ٢٠٠٣، (بغداد – العراق: مركز الدراسات القانونية والسياسيَّة، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١٠).

(٣٢) مجموعة باحثين، تقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٣٣) موريس ديفرجيه، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري الأنظمة السياسيَّة الكبرى، ترجمة: جورج سعد، ط١، (بيروت – لبنان: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص٢٢).

(٣٤) صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨، ص١، على الموقع الإلكتروني: ifad.org، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٦/٢.

(٣٥) ليان مكاي وآخرون، نحو ثقافة سيادة القانون: استكشاف استجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، ط١، ترجمة: حمدي قناوي، (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٥، ص ٥ – ٦).

) (٣٦عادل ياسر ناصر، "الهوية والأيديولوجية، قراءة في مسارات الصراع وتطوراته"، بحث منشور في مجلة الأستاذ، المجلد ٢، العدد(٢١٢، تصدر عن جامعة بغداد، بغداد – العراق، ٢٠١٧، ص٢٦٢.

(٣٧) مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، المرجع السابق، ص١٨٩.

(٣٨) نداء حسين عبدالله، "واقع البطالة في العراق"، بحث دبلوم عالي، (بغداد – العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ص١).

(٣٩) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص١١.

(٤٠) علياء حسين خلف الزركوش، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشريَّة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، (بغداد – العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص٤٠).

(٤١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، المرجع السابق، ص١٣.

(٤٢) إبراهيم التومي، "دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشريَّة"، الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، منظمة العمل العربية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(٤٣) حسون ظافر حميد، "دور التعليم في مأزق التنمية البشريَّة المستدامة في العراق"، بحث منشور في مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السادس، كلية التراث الجامعة، بغداد – العراق، ٢٠١٠، ص٨.

(٤٤) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط١، (عمان – الأردن: عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦، ص١٩٣).

(٤٥) ريتشارد هانيبرغ، انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعيَّة، ترجمة: أنطوان عبد الله، ط١، (بيروت – لبنان: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص١٥٢).

(٤٦) كامل علاوي الفتلاوي وكاظم الزبيدي، وحسن لطيف، الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق، ط١، (بغداد – العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص١٥٦).

(٤٧) وفاء المهداوي، إدارة وتوزيع موارد النفط في العراق، خيارات دستورية، (بغداد – العراق: أوراق منتدى البدائل العربي، ٢٠٠٨، ص٤).

(١) نسرين غالي قاسم الساعدي، دور القطاع الخاص في دعم التنمية السياحية في العراق، دراسة تحليلية ومستقبلية، (بغداد – العراق: بيت الحكمة، ٢٠١٦، ص٣٣).

(2) يسرى محمد حسين، ودنيا طارق أحمد، ا"لأهمية الاقتصاديَّة للسياحة الدينية في محافظتي كربلاء والنجف"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديَّة الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، بغداد – العراق، ٢٠١٣، ص٩٦.

(1) محسن الخضيري، التسويق السياحي – مدخل اقتصادي متكامل، (القاهرة – مصر: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٨٧).

(2) رياض الجميلي، "تنمية السياحة في مدن العراق الدينية (كربلاء أنموذجاً)"، بحث مقدم إلى جامعة كربلاء، كلية التربية، بغداد – العراق، ٢٠١٠، ص٢٥.

(3) ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ايار/مايو ٢٠٠١، ص١).

(٤٨) نزار ذياب عساف، عماد عبد اللطيف، واقع الإنتاجية الزراعيَّة في العراق وسبل الارتقاء، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص٢٢٣.

(٤٩) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعيَّة الكبيرة، السنوي التراكمي لسنة ٢٠١٠ و٢٠١١، بغداد – العراق، ٢٠١٢، ص٢١.